

دور الدستور في تحقيق التنمية المستدامة قراءة في مسودة

مشروع الدستور الليبي 2017

رقية محمود مهدي

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا- فرع أجدابيا

ملخص البحث:

في ظل التطورات التي تشهدها دول العالم، من تغيرات في نواحي الحياة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والتنمية، وتشجيع التنمية بالنهضة العمرانية، وذلك بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاستغلال الرشيد لتقديم الخدمات، وتشجيع الاستثمار، سواء باستقطاب الشركات الأجنبية للنهوض بالحركة العمرانية وفق الشروط والمواصفات العالمية المتفق عليها، أو الاستعانة بالخبرات الوطنية بقيادة شبابية حكيمة تقوم بالعمل، وتوزيع الفرص التنموية المتساوية بين المدن، وبالإشارة إلى المادة (22) العدالة الاجتماعية، والتنمية، التي وردت في مسودة مشروع الدستور لسنة 2017، التي تنص على: (تتولى الدولة تأهيل القرى والمدن، وفق مقتضيات العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والمتوازنة، ومؤشراتها، والاستغلال الرشيد للثروة، وتضمن توزيعا مناسباً للمشروعات، والمصالح، والشركات العامة، والخدمات بين المدن والقرى بما يكفل توزيع فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، والأنشطة المناسبة فيها، ومراعاة المناطق الأقل نمواً، وذلك كله بما يضمن إزالة الاختلال، وتحقيق التوازن التنموي).

ومن خلال النظر إلى فحوى نص المادة تبين التزام الدولة بسياسة الرفع من مستوى التنمية المستدامة للنهوض بالحركة العمرانية وإقامة المشروعات التي تخدم الصالح العام، وذلك من خلال ما تعرضت له الدولة إبان الأحداث 2011 من خلال

التمدیر الذی لحق بالمبانی، والمشروعات الكبرى، وتوقف عمل الشركات الدولية الخاصة بالإنشاءات العمرانیة، وعلى ضوء ذلك توقفت أعمال التنمية والأنشطة، والخدمات العامة بسبب الأحداث.

ومن هذا المنطلق نشجع على الاهتمام بتحقیق التوازن التمدی، وخلق الفرص لإقامة المشروعات التي تؤهل على إقامة مشاريع الحكومة الرشیدة، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه.

والتنمية المستدامة تقوم على مجالات النمو الاقصادی، وحفظ الموارد الطبیعیة، والبیئیة، والاجتماعیة التي من خلالها يتم الانطلاق إلى التنمية المستدامة بجميع جوانبها الأساسية.

في ظل التسابق الذي تشهده دول العالم بمختلف مستوياتها التنموية إلى وضع خطط تنموية، واقتصادية، تهدف إلى النهوض بالأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والرفع من المستوى المعيشي للمجتمعات، بالإضافة إلى ذلك كان لدى العديد من الاقتصاديين في عقد التسعينات بأن التنمية لم تعد بالإمكان النظر إليها كزيادة في قيمة السلع والخدمات التي أصبح يروج لها بأسعار تفوق المتوقع، ومن خلال تتبع مفهوم التنمية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي مع مطلع عقد التسعينات، شهد زيادة في مستوى الوعي البيئي، وتنامي تطلعات الحكومات، والمؤسسات الدولية، أدى ذلك إلى التوسع في مفهوم التنمية الاقتصادية، ليتم التحول من مجرد كونه نمواً اقتصادياً مصحوباً بالتغيرات الهيكلية الاقتصادية، والاجتماعية، إلى الاهتمام بأحداث تغيير في جميع مكونات النمو بمختلف جوانبها على العكس في ليبيا لما تفتقده من إمكانيات لتطوير البرامج التنموية ووسائلها المختلفة برغم من توفر الموارد الطبيعية وعدم وجود الحكومة الرشيدة في استغلالها أثر ذلك ضعف قدراتها على عمل الإنشاءات، والمشروعات التنموية العمرانية بالإضافة إلى تأثيرها واضحاً في اقتصادها على البيئة التعليمية والصحية، فليبيا أصبحت بين مطرقة النفط وسندان ضعف الحكومة.

أهداف الدراسة:

تكمن أهمية دراسة الموضوع من الناحية الدستورية، وهو الأمر الذي يقضي إلى تطبيق كل ما هو وارد في نص المادة (22) من تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتطبيق الرشيد من استغلال الموارد المتاحة.

أهمية الدراسة:

انطلاقاً من أهمية الموضوع، والذي أصبح محور الساعة في الوقت الحاضر ومن أجل خلق التوازن بين مجالات الحياة المختلفة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وأيضاً خلق تنمية مستدامة مستقلة، وليست جوانب سياسية بحتة وذلك كله من أجل خلق استقرار للدولة ومشاريعها السياسية.

مشكلة الدراسة:

تكمن حواريتها في معرفة واقع إمكانيات التنمية في الدولة إضافة إلى التعرف على واقع التنمية في ليبيا، وتحليل المواد الدستورية الخاصة بالتنمية، مع شرح أهداف التنمية من خلال التحليل.

حدود الدراسة:

حدود زمنية: تقف على دراسة التنمية بشكل عام، ومدى فعليتها في ليبيا، والصعوبات التي تواجهها، وتفسير وتحليل المواد الدستورية.
حدود مكانية: تعرض الدراسة مدى تطوير المشاريع والبرامج التنموية، ومدى تنفيذها على أرض الواقع.

مصطلحات الدراسة:

التنمية المستدامة: تحليل للنصوص الدستورية، جانب من المعوقات التي تواجهها.

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة ونشأتها ومكوناتها.

تنقسم إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: نشأة التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مكونات الاستدامة وأنماطها.

المبحث الثاني: الفرق بين التنمية والاستدامة وأشكالها ومعاييرها.

تنقسم إلى ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الفرق بين الاستدامة والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أشكال التنمية.

المطلب الثالث: معايير التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: واقع التنمية في ليبيا بين النظرية والتطبيق الفعلي.

المطلب الأول: رؤية مسودة الدستور 2017 للتنمية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية في ليبيا وسبل معالجتها.

المطلب الثالث: التجربة الماليزية في التنمية المستدامة نموذجاً.

ومن هنا توصلنا إلى تقسيم البحث إلى مطلبين والمطلب إلى ثلاثة فروع.

المبحث الأول:

مفهوم التنمية المستدامة ونشأتها ومكوناتها:

كم يظهر مصطلح التنمية محاولة لعلاج مشكلة التخلف التي ظهرت واضحة في العديد من الدول التي أحدثت ثورات كبيرة على أعلى مستوى، باعتبار التنمية تساهم بشكل واضح في تطوير، وتقدم الدول من خلال النهوض بالبرامج التنموية

باتباع الطرق العلمية بعيداً عن السياسة، وتختلف عن إدارة تتبع العمل بطرق الحوكمة الرشيدة.

المطلب الأول:

نشأة التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة كان في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أُعيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة، والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند¹.

المطلب الثاني:

مفهوم التنمية المستدامة:

تعريف علماء الاجتماع: تقوم التنمية المستدامة على أساس اجتماعي باعتبار البشر هم القوة الفاعلة الرئيسية في الموضوع.

علماء البيئة: يشير علماء البيئة، ومن أشهرهم جيكونوان إلى أن مفهوم الاستدامة ميل النظام لمقاومة الإنهاء في أزمة الماء، وهو يتعلق بصلاية، أو استمرار النظام بالاستدامة هي القدرة، والمحافظة على الإنتاجية سواء كانت كحقل، أو مزرعة، أو أي من أزمات أو صدمات.

علماء الاقتصاد للتنمية المستدامة ومنهم:

¹ التنمية المستدامة مفاهيم ومصطلحات موقع الإلكتروني، www.aljeera.com

1. بيرس وزملاؤه: التنمية الاقتصادية تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية في التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات، وتوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت.

2. تعريف بريون هيشن 1990 إنها نمط في التنمية يهتم بتقديم حلول محدودة لذات المشكلات الموجودة في الأقاليم، آخذة في الاعتبار الثقافة، والظروف البيئية السائدة، وكذلك الحاجات الفورية والحاجات التي تطرأ على المدى الطويلة.¹ توصلت كباحثة إلى وضع تعريفين للتنمية وهما:-

1. التنمية المستدامة هي عملية التطوير للمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية، والتعليمية والبيئية والاجتماعية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، التي ستصبح عنصراً فعالاً من خلال وضع برامج تشجع على الرفع في مستوى التنمية الذاتية والتنمية العامة.

2. تُعرّف كباحثة أيضاً مفهومها الشامل يرتبط باستمرارية الجوانب بمختلف المجالات الحياتية محلياً وخارجياً لتحقيق أهدافها.

المطلب الثالث:

مكونات الاستدامة وأنماطها:-

سنتطرق في هذا المطلب إلى مكونات الاستدامة والتعريف بها، وهي تقوم على

الآتي

1. الاستدامة المؤسسية: تعني المؤسسات الحكومية وإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وحتى يمكن أن تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة متمثلة في الشركات العاملة في

¹ د. هاشم الطيب، مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي، مفاهيم، نظريات، وسياسات، دار اليازوري العلمية للطبع والنشر تاريخ النشر، ط1، 2021/2/27، ص 99 - 102.

المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط، وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات.

2. الاستدامة الاقتصادية: توصف التنمية بالاستدامة عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع، وأداء الدور المنتظر فيها وتكون في نفس الوقت سليمة من الناحية الإيكولوجية هي التنمية الزراعية والريفية بمعنى تتسم بالاستدامة تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية، وعادلة من الناحية الاجتماعية، ومناسبة من الناحية الثقافية وتعتمد على نهج شامل من الناحية الإنسانية.

3. الاستدامة البيئية: بأنها قدرة البيئة وتكون الدولة قادرة على مواصلة العمل بصورة سليمة يتمثل هدف الاستدامة في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تحديد التوازن البيئي ويتحقق ذلك بدمج مع الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك حد أدنى.

4. الاستدامة البشرية: بدأ الاهتمام واضح الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الضرورية لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان مستوى لمعيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيث لا يوجد تنمية بدون تنمية بشرية.¹

المبحث الثاني:

الفرق بين التنمية والاستدامة وأشكالها ومعانيها:

يتضح أن الاستدامة والتنمية مفهومان ليس من السهل معرفة الفرق بينهما وذلك من خلال استخدامهما المستمر، ويعود ذلك إلى وجهات النظر المتبادلة، والأساليب الجديدة وفي بعض الأحيان يتم الخلط بينهما، ويعود هذا إلى الأهمية المتزايدة لهما في جميع القطاعات المختلفة في المجتمع، وأصبح جلياً وواضحاً الاهتمام الذي احتضى به المفهومان، وذلك بسبب كثرة الدراسات حولهما، وبعض الأحيان يرى مفهوم الاستدامة أعم وأشمل من التنمية المستدامة باعتبارها هي عملية تحويل وتطوير لنهج الاستراتيجيات والسياسات المختلفة وبالتالي التنمية المستدامة هي التي تقود إلى الاستدامة.

المطلب الأول:

الفرق بين الاستدامة والتنمية المستدامة:

الاستدامة هي القدرة على التحمل أو الاستمرار، في حين أن التنمية المستدامة هي استراتيجية لتحقيق التنمية دون المساس بقدرة أجيالنا المستقبلية على تلبية احتياجاتهم.

الاستدامة تنظر إلى توفير البيئة كهدف أساسي، والتنمية المستدامة تركز على تطوير البنية التحتية، والحفاظ على البيئة نظيفة، وتطبيقه لتحقيق النمو فمن الصعب التمييز بينهما.

الاستدامة هي القدرة على الحفاظ على المنتج النهائي المرغوب فيه لسير الحياة ومن ثم تحقيقه، في حين أن التنمية المستدامة هي استراتيجية النمو¹.

المطلب الثاني:

أشكال التنمية:

التنمية البشرية، والتنمية المستدامة المتكاملة، أو المندمجة، ومكونة التنمية الشاملة، والتنمية البشرية هي التنمية التي تختص رفع قدرات، ومهارات البشر بكل المجالات، والتنمية المستدامة هي المخرجات الناتجة عن التنمية البشرية، وهي كل ما ينتجه البشر، أو يطوروه في ميادين الطبيعة، وهي تكون على اتجاهين إما تنمية متكاملة ومنسجمة، إما تنمية في إحدى الميادين الرئيسية بمعزل عن الميادين والمجالات الأخرى، مثل: الميدان الاقتصادي، أو السياسي أو الميادين الفرعية كاللتنمية الصناعية، كذلك يمكن القول بأنها عملية تغيير اقتصادي، واجتماعي على نحو إيجابي، أو عبارة عن تنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة أو بعيدة المدى تكون باعتماد الحكم الرشيد بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته المتاحة لمختلف المجالات.

التنمية المتكاملة، أو المندمجة هي تلك العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة الآخرين ونفس المجتمع، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات، شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمة في ذلك الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والتسيير والإدارة¹.

المطلب الثالث:

معايير التنمية المستدامة:

تكمن المعايير في الخطوات الآتية:

1. أن تعكس المؤشرات سبباً أساسياً جوهرياً لصحة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
2. أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها.
3. أن تكون قابلة للقياس.
4. يمكن التنبؤ بها أو توقفها.
5. أن تكون ذات مرجعية أو ذات قيم حدية متاحة.
6. أنه يمكن جمعها واستخدامها بسهولة.¹

المبحث الثالث:

واقع التنمية في ليبيا بين النظرية والتطبيق الفعلي:

المطلب الأول : رؤية مسودة الدستور 2017 للتنمية.

تضمن الدستور الليبي حقاً يتضمن الأمن الغذائي الكافي للمواطن، وتمت الإشارة إليه في مسودة مشروع الدستور في مادة 47 لسنة 2017 تنص على الآتي (تضمن الدولة الحق في ماء وغذاء صحيين وكافيين -وتضع السياسات اللازمة، لتحقيق الأمن المائي والغذائي).

بما أن المشرع الليبي تضمن في نصوصه الصريحة على حفظ الأمن الغذائي، بما يكفل حياة صحية وغذائية تليق بالمواطن الليبي، وحق طبيعياً لكل إنسان أن يعيش ضامناً لنفسه ولأسرته حياة تضمن له كافة الجوانب الغذائية الآمنة.

¹ د. ضرار المادي، العبد أحمد، أستاذ مساعد، معهد إسلام لمعرفة جامعة الحديث نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، ورقة بحثية.

كان من الواجب على الدولة، وكافة مؤسساتها أن توفر الرعاية الغذائية الشاملة ذات الجودة العالية، وتضمن التوزيع العادل، كذلك يقع على عاتق الدولة مراقبة جميع المواد الغذائية التي تدخل إلى الأسواق المحلية، كما أشير في هذه الدراسة إلى الظروف الحالية التي يمر بها حال المواطن الليبي، من نقص في جميع المواد الغذائية التي تقع تحت مسمى الأمن الغذائي وبالنظر إلى الحال الذي تمر بها البلاد، وكباحثة متعايشة مع هذا الواقع المرير، والنقص الحاد لعدم وجود أجهزة رقابية معنية بهذا المجال، وتدعم المستهلك، وتحفظ حقوقه في الجانب الغذائي الصحي والأمين.

وهذا يرجع في اعتقادي إلى إدارت الحكومات المتعاقبة وسياساتها الضعيفة، وبالتالي لم تضع ضمن أولوياتها حماية المستهلك، ودعم حقوقه الغذائية وكذلك محاربة ارتفاع الأسعار، ووضع الحد من استيراد المواد الضارة التي تؤثر على صحة المستهلك، والذي لم يجد أمامه إلا تحمل وشراء ما يكفي لحياته في ظل غياب الدولة ومؤسساتها وعدم مراعاة الغلاء الذي طال الأسواق الغذائية ونظراً لعدم الحرص على ما يتم استيراده من الخارج من قبل أصحاب النفوس الضعيفة، وقد تكون البضائع لا تُرقى بالمستوى الغذائي الذي يكفل الصحة الغذائية لكل مستهلك.

وفي حقيقة الأمر، وبما أنني باحثة ليبية وهذه الدراسة قمت بها تعاطفاً بما يمر به الحال المعيشي في ليبيا، مقارنة بدول العالم الآخر، وما حصل فيها من تطورات، والحرص منها، والاهتمام الواضح بجانب الأمن الغذائي، وجعل حياة المواطن هي الأهم ووضع المشرع لها قوانين تحمي حقوقهم كما قامت بوضع أسعار محددة لكل البضائع المستهلكة للمواطن ومن يخالف القوانين يترتب عليه جزاء مقابل مخالفته لذلك.

أما بالنسبة للمشرع الليبي على الرغم من وضع مواد في دساتيره لحق الأمن الغذائي إلا أنه لم نرى ذلك على

أرض الواقع ولا زال حبراً على ورق، حيث أجد أن هناك مفارقة بين التفعيل التشريعي في ليبيا وميدانيا غير موجود.

تعقيباً على ما سبق لا بد للمشرع الليبي أن يلتفت إلى رسم قواعد تكفل حق المواطن في أمن غذائي وتضع

ضمن سياساتها التشريعية خطاً للمؤسسات والأجهزة الرقابية للدولة، بوضع حق المواطن بعين الاعتبار والحفاظ على مستوى معيشي، وغذائي صحي.

كان من الأجدر بالمشرع الليبي عند وضع مواد تضمن حق الأمن الغذائي أن يضع قوانين تطبق ميدانيا تحت إشراف أجهزة رقابية تكون رادعة من حيث تطبيق العقوبات على المخالفين في حال عدم مراعاتهم لتلك القوانين ولعدم النماء الاقتصادي في ليبيا على الرغم من توفر المصادر الاقتصادية الكبيرة، والثروات الطبيعية الهائلة إلا أنه لا زال المواطن الليبي يعاني كدح الحياة، وضعف المعيشة في وسط ارتفاع الأسعار بأرقام خيالية تفوق المتوقع، بسبب تحكم التجار في الأسواق دون رقيب ولا حسيب من الدولة.

من وجهة نظري لا بد من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وسط التحديات التي تسير فيها البلاد، حتى توفر أقل تقدير العيش الكريم وتوفير الأمن الغذائي الذي نص عليه المشرع كضامن لحياة غذائية آمنة.

وبالإشارة إلى قانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري 11، والمنافسة، وحماية المستهلك في القانون التجاري الليبي، يهدف هذا القانون إلى حماية المستهلك وحقه في الحصول على احتياجاته الأساسية التي توفر له حياة كريمة في

ظل الظروف المعيشية الصعبة وكذلك حمايته من المنافسة لأوضاع غير مشروعة، وفي ظل التطورات التي يشهدها العالم من مواكبة الأحداث، والتنمية المستدامة، والسير من رفع المستوى المعيشي، وحفظ كرامة الإنسان، اتجهت أغلب دول العالم إلى وضع قوانين تحمي المواطن واستغلاله من قبل التجار، فلذلك وضعت في طياتها العقوبات الرادعة لكل من يخالف القواعد الخاصة التي وضعت من أجل تحديد أسعار السلع الأساسية التي يستهلكها الإنسان، أما في ليبيا من خلال الواقع المعيشي، وعلى الرغم من وضع هذا القانون إلا أنه قانون كتب بأقلام على ورق وجفت أحباره، ولم نر أي تطبيق من أحكام هذا القانون على أرض الواقع، ولم تقم وزارة الاقتصاد، والتجارة حياله أي إجراء من أجل تطبيقه في الأسواق المحلية أو التزامات تقيد حركة الأسعار التي نرى استغلالها من قبل التجار، لعدم وجود قانون صارم ينفذ عن أي تجاوزات التي يقومون بها من وضع أسعار للمواد الغذائية.

وبعد اطلاعي على هذا القانون وأحكامه باعتباره صادر لتوفير حماية المستهلك، وجب على وزارة الاقتصاد والتجارة اتخاذ الإجراءات اللازمة اتجاه ما يحدث من أزمات اقتصادية، وما يترتب عليها من نقص حاد في السلع الأساسية لسد الحاجات الضرورية، وقيام غرفة الوزارة بتكليف أجهزة رقابية تحدد سقف السلع الضرورية المتداولة في الأسواق لسد قوت الحياة المعيشية التي يمر بها المواطن، نتيجة للحروب والصراعات القائمة، وكذلك الحرص على تفتيش ما يتم استيراده من الخارج قبل دخوله إلى الأسواق مما يترتب عليه من انتهاء صلاحية المواد وتكون بذلك غير صالحة للاستهلاك حتى لا يقع المواطن ضحية الغش فيما يتم استيراده من بضائع فاسدة من قبل ضعاف النفوس من تجار الوطن.

كما نوصي إلى أخذ كافة التدابير الاحترازية لحماية المواطن، وتطبيق القوانين على كل من يخالف، أو يقوم باستيراد مواد غير مطابقة للمواصفات الغذائية، والصحية وتطبق العقوبة مقابل المخالفة المرتكبة.

فكان من الأجدر على الحكومات التشجيع على إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة حتى لا يقع الاعتماد الأكبر على مصدر النفط للدخل الذي أصبح محور الصراع، وإنما تقوم بتنوع المشروعات، والتشجيع على الإنتاج المحلي بدلا من فتح الحدود، وفرض الضرائب على التجار وبالتالي يكون هناك ارتفاع في الأسعار، ويكون تأثيره واضحا على ضعف الأمن الغذائي، وعدم قدرة المستهلك على الشراء وهذا ما نراه جليا في التعاملات اليومية داخل الأسواق المحلية.

كما أشير إلى قانون رقم (7) لسنة 1378 و.ر لسنة 2010 م بشأن ضرائب الدخل في مادته (94)، (يجوز للجنة الشعبية العامة سابقا وزارة الاقتصاد والتجارة حاليا، وبناء على اقتراح من الأمين سابقا والوزير حاليا فتح إعفاءات الضريبية بصفة مؤقتة للأنشطة الاقتصادية بالمناطق النائية لغرض تحقيق التنمية المكانية والاقتصادية)

يفهم من نص المادة على تشجيع الاستثمار المحلي وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة السير بحركة النشاط الاقتصادي، مع التزام الدولة بتوفير الأدوات اللازمة حسب الإمكانيات المتاحة، ولكن في غياب النظام والاحتكار القائم في هذا الوقت لا يشجع على إقامة مثل هذه المشروعات، وبالتالي لم نر أي خطوات من وزارة الاقتصاد بشأن تفعيل القوانين للرفع من مستوى التنمية الاقتصادية بجميع جوانبها، وتسهيل حركة النشاط المحلي، والاستغناء تدريجياً عن الاستيراد الخارجي لجزء طفيف من المواد الغذائية.

مثال على ذلك إقامة مصانع للتشجيع على الصناعات الوطنية مثل صناعة التبن محلياً بدلاً من استيراده، وتخصيص أراضي صالحة لزراعة القمح والشعير وذلك لتوفير الغذاء الصحي للمواطن.

وتكون بادرة على تشجيع الشباب الوطني للحصول على فرص العمل بإقامة هذه المشاريع لتوفر قوت يومه، وتسد حاجات الغير بمثل هذه الإنجازات المحلية الوطنية.

وفي نهاية هذه الدراسة رأيت أن الدول العربية لم تصل إلى المستوى الذي يغطي احتياجاته من الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية بل إنها في صورة واضحة معاناتها من العجز الغذائي بشكل مستمر علي الرغم من أنها تمتلك أغلبها مقومات اقتصادية هائلة، وبالتالي يوضح أن الإنتاج العربي من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاك الأسواق المحلية وبالتالي تضطر إلى الاستيراد لتغطية العجز الغذائي.

المطلب الثاني: معوقات التنمية في ليبيا وسبل معالجتها

أ. معوقات التنمية في ليبيا في وجهة نظري كباحثة وهي تتمثل في النقاط التالية:

1. ضعف الحكومات المتعاقبة في تمويل البرامج التنموية الشاملة، ولم تجعل من أولوياتها على الرغم من صرف ميزانيتها الكبيرة خلال السنوات الماضية، وحتى الوقت الحاضر لم نرى أي تحركات وخطابات رسمية على طول الفترة بشأن الإعمار والبناء الشامل.

2. عدم التشجيع على إنشاء شركات خاصة يكون لها الدور الفعال في تطوير

المشاريع والبناء العمراني كجزء للاستثمار تتحملة مع الدولة.

3. غياب رجال الأعمال والمستثمرين للقيام بالمشاريع التنموية وذلك لعدم وجود قانون، أو لائحة تساعد على تخفيض فرض الضرائب من قبل السلطات العامة في الدولة، أو ما يسمى بالإعفاء الضريبي، وذلك يبرز دورهم في إقامة المشاريع الحيوية التي تشمل البرامج التنموية المختلفة.

ب. سبل معالجتها

1. الاهتمام بنشر البرامج التنقيفية التي تحت على الاهتمام لمعرفة مفهوم التنمية المستدامة.

2. الاهتمام بفئة الشباب، وتوفير سبل الوظائف المناسبة، والحث علي إقامة الندوات، وورش العمل التي تهتم بأعمال الريادة، والمشروعات الصغرى والمتوسطة.

3. التركيز على التعليم العالي، والبحث العلمي، والتكوين البشري في إطار احتياجات السوق الوطنية.

4. وضع مؤسسات الدولة التي تمتلك خبرات لدعم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك لأجل دمجها في الاقتصاد الوطني، وتحسين التنافس، ورفع قيمة إنتاجها والتنوع فيها.

5. التقليل من البطالة وذلك بفتح مجالات الشغل للشباب الذي يمثل نصف المجتمع وذلك بوضع خطط استراتيجية تعمل على تحريك السير بعجلة التنمية المستدامة والالتحاق بمسيرة التنمية المجتمعية في مختلف المجالات.

6. تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في تطوير القدرات البشرية والمادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: التجربة الماليزية في التنمية المستدامة نموذجاً.

إن التجربة التنموية الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل نظراً لكونها تتميز بالكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق إقلاع اقتصادي رائد، فقد استطاع هذا البلد رغم صغر مساحته، وطبيعة تضاريسه أن يتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثماره في الفرد، والتركيز على المنظومة التعليمية، والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية الشاملة لجميع القطاعات.

مراحل التنمية في ماليزيا، وأسس تحقيقها يمكن تقسيم التحولات التي لحقت بمسار التنمية في ماليزيا منذ نهاية الخمسينات من القرن العشرين إلى:

1. المرحلة الأولى:

بدأت تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا منذ الاستقلال في سنة 1957، حيث كانت تميل ماليزيا إلى الاعتماد على القطاع العام بدلاً من الاعتماد على القطاع الخاص، والذي كان سائداً خلال الاستعمار البريطاني لماليزيا، حيث سياسة الاعتماد على القطاع العام الذي جاء في إطار المرحلة الأولى من التنمية الماليزية بدءاً من سياسة الإحلال محل الواردات، ثم الذهاب إلى الصناعات الإلكترونية، وشملت هذه المرحلة "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي عملت على القضاء على الفقر، والقضاء على الصلة بين العرق والوضع الاقتصادي، حيث عملت على تحسين الظروف المعيشية لطبقة الملايو والتي تدهورت في ظل الاستعمار البريطاني، مقارنة مع الطبقة الصينية في ماليزيا¹.

¹ د. أيوب الصكري، مجلة آفاق علمية، المجلد 12 العدد 05، لسنة 2022، التنمية من منظور إسلامي مع رصد التجربة الماليزية ومقومات نجاحها خلال الفترة 1957-2020، تاريخ النشر 2020/11/13، ص 638 - 658.

2. المرحلة الثانية:

بدأت في أوائل الثمانينيات، واستمرت حتى سنة 2000، في البداية تم التقليل من العمال الأجانب وزيادة القوى العاملة الوطنية لخفض مستوى البطالة الذي كان في أعلى مستوى بنسبة 52٪ وركزت على مجموعة جديدة من الصناعات لتحل محل الواردات من أجل دعم الاقتصاد الماليزي وتقليل اعتماده على الخارج، فضلا عن الاستمرار في وضع الأطر الأساسية له في المرحلة الأولى، والتي تقع ضمن القطاع العام، وتشمل المرحلة الثانية والثالثة خمس خطط تستهدف مجموعة من الأهداف التي ترفع النمو في الاقتصاد الوطني وتزيد معدلات التصدير بدلا من الاستيراد، وتحديث البنية التحتية الأساسية للاقتصاد الماليزي، ومن بين أهم الأسس التي ارتكزت عليها التجربة الاقتصادية الماليزية في هذه المرحلة وفقا لما قاله "مهاتير محمد:"

- الحاجة إلى إزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي.
- الاعتماد على الموارد الذاتية، ورفض الاقتراض من الخارج.
- الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع، وتوفير التعليم الجيد للمواطنين، ووقف الفقر بجميع أشكاله.

3. المرحلة الثالثة:

بدأ العمل على النحو الذي حدده "مهاتير محمد" في خطته الاستراتيجية التي كانت تسمى "رؤية 2020". تهدف هذه الخطة إلى نقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة، من الملامح والأسس التي شكلت نجاحاً في ماليزيا وترتكز المرحلة على الآتي.¹

¹ د. أيوب الصكري، مرجع سبق ذكره.

• التركيز على إنهاء فجوة التفاوت الطبقي بين العرقيات المختلفة في ماليزيا، حيث تم إرسال العديد من أبنائها إلى اليابان، والدول المتقدمة للاستفادة من خبراتهم، والفائدة من وراء دراستهم في الدول المتقدمة، خلال استحضار قيم احترام العمل وإتقانه، مما أدى إلى لعب دور كبير في جذب الاستثمارات اليابانية.

• الاعتماد على سياسة التركيز على التصنيع للخروج من دائرة التخلف.

• التوجه إلى التوسع في برنامج الخصخصة بالاعتماد على تملك المواطنين الشركات العامة، فقامت بتحويل ملكية المشروعات العامة إلى الأفراد والقطاع الخاص الوطني.

• اتباع نمط التنمية المستقلة (الذاتية) بالتالي تراعي المصلحة الوطنية والحرية في اتخاذ القرارات دون الضغط من الخارج.

ومن الإجراءات الحكومية السائدة للتنمية البشرية، وتفريد الابتكار والإبداع أصبح تطوراً ملحوظاً في بعض المجالات، وقد بلغ دليل التنمية البشرية بفضل تحسن الخدمات المقدمة في المجالات، وقد بلغ دليل التنمية البشرية خلال سنة 2018 قيمة 0,804، وهي تنمية بشرية مرتفعة جداً، أما بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي فاحتلت ماليزيا المركز 25 عالمياً من بين 140 دولة 74 نقطة على مقياس أداء من 100 درجة، فهذا يدل على أن ماليزيا حسب مراحل التنمية قطعت أميالاً متقدمة بتوفير المتطلبات الأساسية للاقتصاد، والعوامل المساهمة لكفاءة الاقتصاد، وكذلك تطوير الأنظمة التعليمية حيث بلغ مؤشر التدريب، والتعليم العالي 74.2 نقطة من مقياس 100 درجة، وبالتالي تمثل ماليزيا 24 عالمياً نتيجة قوة نوعية النظام التعليمي والاهتمام بالعلوم التكنولوجية.

وجاء تطوير البنية للدولة بإنشاء شبكات طرق ومواصلات عالية الجودة، وتوفير شبكات معلومات، واتصالات متقدمة، وخدمات معلوماتية عالية الجودة مع تطوير المراكز الصناعية، وإنشاء معاهد ومدن بحثية حيث بلغ المؤشر المتعلق بالبنية التحتية 77.9 نقطة من أداء من 100 درجة احتلت ماليزيا المرتبة 32 عالمياً أما بالنسبة للاعتماد على تكنولوجيا والمعلومات 32 عالمياً وهذا يدل على أن ماليزيا تمتلك تكنولوجيا الإعلام والاتصال قوة ذي جودة.

وكذلك تطوير نظام الإدارة والعدل والقضاء، وسن القوانين والتشريعات لحماية حقوق الإنسان، وتحديد الواجبات، والمسؤوليات، والمحاسبة، وتنظيم المجتمع المدني، ففي المجال المؤسسي احتلت المرتبة 24 عالمياً، وكما أقرت الحماية الفكرية، وتشمل علاقات المسجل، والاختراعات، وحقوق النشر، وقعت أيضاً اتفاق التسجيل العلاقات التجارية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية حسب المؤشر الابتكار 2018 يتعقب أداء 126 دولة، واقتصاد في العالم، بالتالي تحتل المرتبة 35 بعلامة 43.16 على مقياس أداء من 100 درجة، بالتالي تحتل ماليزيا أفضل في مجال الابتكار.

وتمثل رؤية ماليزيا من 1990 - 2020 واحدة من أكبر الخطط الاستراتيجية التي حققت بها أعلى درجات التنمية، وهي تعرف بالمليزية 2020، وهي خطة طويلة المدى تحتوي على سياسات وتوجيهات تشمل جوانب مختلفة تضمن استدامة التنمية على الأقل لمدة ثلاثون سنة حيث يحرص عليه وانجاحها لهذه الرؤية من القطاع العام والخاص المنطوي تحت المجموعة الصناعية الحكومة الماليزية التكنولوجية العالي التي أسسها المجلس الماليزي للأعمال التجارية والمجلس القومي للبحث والتطوير وأعلن عن هذه الرؤية رئيس الحكومة الأسبق "مهاتير محمد" خلال

افتتاح المجلس التجاري الماليزي في 28 فبراير 1991، وكانت لها العديد من الأهداف أهمها:

- دعم القدرة التنافسية الماليزية في مقابل الدول المتقدمة.
- التغلب على نقاط الضعف الاقتصادية، والاستثمار في الإمكانيات المتاحة.
- العمل على أن تكون ماليزيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي تضع خطة استراتيجية طويلة المدى تنمية المستدامة في كل القطاعات على مدار عدة سنوات

• كما تستهدف هذه الخطة خلق مجتمع رقمي فعال قائم على أحدث التكنولوجيات.

- السعي لتأسيس اقتصاد قادر على المنافسة في المدى الطويل.
- إنشاء جامعات عالمية متخصصة في جميع المجالات، وقبلة دولية لطلاب العلم، ومن هنا نستطيع القول إن ماليزيا استطاعت بفضل خطتها طويلة المدى أن تكون متقدمة بفعل الاستثمار الشامل في التكنولوجيا والإنسان وبالتالي أصبحت مثلاً يحتذى به للدول النامية، والدول العربية لكي تضمن خطاً التنموية تمتد عبر المدى الطويل.¹

¹ د. أيوب الصكري، مرجع سبق ذكره.

الخاتمة:

من خلال الاطلاع على دراسات في التنمية المستدامة، ومعرفة مدى أهميتها في تنمية وتطوير المجالات المختلفة بالتالي تكون هي أساس بناء المجتمعات التي من خلالها تحقق أهداف البرامج التنموية التي هي أساس ارتقاء الدول وتقدمها في مؤسساتها ومن هنا توصلت إلى النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج

1. تركز أولوياتها الهامة على النصوص والقوانين بجميع النواحي المنظمة للتنمية.

2. تأكيد على تطوير الخطط التنموية للنصوص بمشاريع تخدم الصالح العام، وفقاً لترشيد الاستهلاك الموحد الذي يعمل في طور تحقيق العدالة المجتمعية.

3. يجب على الحكومة بجميع وزارتها العمل على تسير الإنشاء التنموية وعدم الاعتماد على مصدر الوحيد ألا وهو (النفط) بل يجب وضع خطط مجدولة وإحصائيات علمية دقيقة تساعد على إقامة مشاريع حيوية تهم كل مصادر الدولة.

4. العمل على تفعيل القوانين الخاصة بالاستثمار، والتنمية الاقتصادية، والبشرية لما لها من آثار في العلاقات المتبادلة بين المستويين الخارجي والداخلي، وخلق المناخ المحفز للاستثمار والتشجيع على التنافس النزيه للمستثمرين.

ثانياً: توصيات

1. توصي الباحثة على ضرورة تفعيل المواد التشريعية، ووضع قانون يحث على الاهتمام بالتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

2. توصي الباحثة بتفعيل الاتفاقيات، والعقود الدولية لاستكمال المشروعات المتعثرة المتعلقة بجميع الإنشاءات العمرانية، وإقامة البرامج التي تحت على تحقيق العدالة الاجتماعية، وجميع الجوانب الصحية، والغذائية، والأمنية، والاقتصادية
3. من توصيات الباحثة عمل المشاريع في المدن والمناطق النائية، والتوزيع العادل، وإتاحة الفرص، لإقامة المشروعات التنموية الصغرى، والمتوسطة، والتشجيع على الاستثمار الوطني المحلي.
4. توصي الباحثة بإضافة جهاز، أو وزارة تحت مسمى الوزارة العليا لإدارة المشروعات السيادية، تكون لها خطاً وأهدافاً مدروسة، ولائحة تنظيمية خاصة، وتكون المسؤولة على جميع المشروعات التي يتم التعاقد فيها من أجل الاستمرار على تطويرها.

قائمة المراجع:

أولاً: كتب

د. هاشم الطيب، مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي، مفاهيم، نظريات، وسياسات، دار اليازوري العلمية للطبع والنشر تاريخ النشر، ط1، 2021/2/27، ص 99 – 102.

ثانياً: مجلات

1. د. أيوب الصكري، د. أسامة سنوسي، د. كمال زموري ، التنمية من منظور إسلامي مع رصد التجربة الماليزية ومقومات نجاحها خلال الفترة 1957- 2020، مجلة آفاق علمية، المجلد 12 العدد 05، لسنة 2022، تاريخ النشر 2020/11/13، ص 638 – 658.

ثالثاً: البحوث العلمية

1. د. ضرار المادي، العيد أحمد، أستاذ مساعد، معهد إسلام المعرفة جامعة الحديث نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، ورقة بحثية.

رابعاً: المواقع الالكترونية

2. التنمية المستدامة مفاهيم ومصطلحات موقع الالكتروني، www.aljazeera.com

3. www.sustainability.com

4. www.dv.weblogograpgic.com

5. www.ar.m.wikipedia.org.com

خامساً: تشريعات والقوانين

1. قانون رقم (23) لسنة 2010 م بشأن النشاط التجاري 11 والمنافسة وحماية المستهلك في القانون التجاري الليبي.
2. مسودة مشروع الدستور الليبي 2017.